تعريف التضخم، أنواعه ومحدداته.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون، على عدم وجود معنى واحد أو مفهوم محدد لها، حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الاقتصادية، والأوقات التي يظهر فيها، فالتعريف الذي تبناه مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي ساد في القرن العشرين، كما أن التعريف الذي ساد أثناء الحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها، وبالتالي تعددت مفاهيم التضخم، وتعددت أنواعه كذلك.

تعريف التضخم.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له .وفيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعريفات.

أولا :تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن" :كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار [1] ".بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر :

$$M.V=P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادلT

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدارالنقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي[1] .

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه" :الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق[2] ".

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه" :هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج[3] ".، أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو" :زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج ".أو هو" زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في :زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ثانيا :تعريف التضخم على أساس خصائصه.

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار.ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه" :الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[5] ".

كما يمكن تعريف التضخم بأنه" عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ".

[6] وبدوره" ج .أوليف (G.Olive) "، عرف التضخم على أنه" :الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع(ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى.

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي" :التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد .وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛
- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة،حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

مما سبق، يتضح أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها، أو زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابها زيادة حقيقية في الإنتاج مما يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي.

المطلب الثاني :أنواع التضخم.

سيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالاعتماد على عدة معايير

التضخم الزاحف :يعرف التضخم الزاحف بأنه" :ارتفاع في مستوى الأسعار لا يؤدي إلى انحراف الأسعار أو المداخيل بحدة ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن،وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا .وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي. ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى (Kent)أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3%سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.

التضخم الجامح :يعرف التضخم الجامح اصطلاحا على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهريا ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، 3 وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير .ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

التضخم الماشي :يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تؤدي إلى ارتفاعها إلى معدلات كبيرة.

التضخم الراكض :يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973 ، 1974 و 1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26% ، 19% و 25% على التوالي.

التضخم من جانب الطلب :يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع

والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظرا لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

تضخم التكاليف :ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، 2 والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج .

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها:

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعارخاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار
- ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

التضخم المستورد :يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية. وأكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي تأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

التضخم المكبوت :يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.

التضخم الكامن :ويقصد به زيادة المدخول النقدي بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك،وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة، مثلا تحديد كمية معينة من سلعة ما لا يجوز لأي فرد اقتناء أكثر منها. ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل الوطني النقدي يظل في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص.

المطلب الثالث :محددات التضخم هناك العديد من العوامل المحددة لظاه رة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

أولا :الدين العام.

إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة .ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول .كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيرا سلبيا على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه.

ثانيا :عرض النقد.

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود .في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية .أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة.

ثالثا :عجز الموازنة.

تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازناتها العامة، مما ي ترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية إن التمويل بالعجز

يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود. وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية.

رابعا :الفساد.

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه" :إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص ".بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة .ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال.

خامسا :سعر الفائدة.

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم .وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم .كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.

سادسا :سعر الصرف.

يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي .وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.

سابعا :سعر النفط.

يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار. أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي .وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم.

الفجوة التضخمية:

لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، ويقصد بها" :ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C ، الاستثماريI ، والحكومي)G ، العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره.

The Inflation

The Inflation is a measure of how fast prices of goods and services are rising, and it can be caused by a range of factors. Inflation may occur due to increases in production costs associated with raw materials or labor. Higher demand can also lead to inflation. Certain fiscal and monetary policies such as tax cuts or lower interest rates are also potential drivers.

Central banks of developed economies, including the Federal Reserve in the U.S., monitor inflation. If inflation occurs too rapidly, it can push prices for basic necessities out of reach. Inflation also erodes consumer purchasing power, devalues currency, and can even interfere with the ability to save. In this article, we'll examine the fundamental factors behind inflation, different types of inflation, and who benefits from it.

KEY TAKEAWAYS

- Inflation is a measure of the rate of rising prices of goods and services in an economy.
- Inflation can occur when prices rise due to increases in production costs, such as raw materials and wages.
- A surge in demand for products and services can cause inflation as consumers are willing to pay more for the product.

- Some companies reap the rewards of inflation if they can charge more for their products as a result of the high demand for their goods.

What Is Inflation?

Inflation is a indicator of how quickly prices rise. It can occur in nearly any product or service, including need-based expenses such as housing, food, medical care, and utilities, as well as want-based expenses, such as cosmetics, automobiles, and jewelry. Once inflation becomes prevalent throughout an economy, the expectation of further inflation becomes an overriding concern in the consciousness of consumers and businesses alike.

Inflation can also be thought of as the devaluation of money. It can be a concern because it makes money saved in the present less valuable in the future. Inflation erodes both purchasing power and the value of investments. For example, if an investor earned 5% from investments in stocks and bonds, but the inflation rate was 3%, the investor only earned 2% in real terms.

There are many potential causes of inflation:

- Cost-push inflation
- Demand-pull inflation
- Built-in inflation
- The housing market
- Expansionary monetary and fiscal policy
- Monetary devaluation

Cost-Push Inflation

Cost-push inflation occurs when prices rise because production costs increase, such as raw materials and wages. The demand for goods is unchanged while the supply of goods declines due to the higher costs of production. As a result, the added costs of production are passed onto consumers in the form of higher prices for the finished goods.

One of the signs of possible cost-push inflation can be seen in rising commodity prices such as oil and metals since they're major production inputs. For example, if the price of copper rises, companies that use copper to make their products might increase the prices of their goods. If the demand for the product is independent of the demand for copper, the business will pass on the higher costs of raw materials to consumers. The result is higher prices for consumers without any change in demand for the products consumed.

Wages also affect the cost of production and are typically the single biggest expense for businesses. When the economy is performing well, and the unemployment rate is low, shortages in labor or workers can occur. Companies, in turn, increase wages to attract qualified candidates, causing production costs to rise for the company. If the company raises prices due to the rise in employee wages, cost-plus inflation occurs.

Natural disasters can also drive prices higher. For example, if a hurricane destroys a crop such as corn, prices can rise across the economy since corn is used in many products.

Demand-Pull Inflation

Demand-pull inflation can be caused by strong consumer demand for a product or service. When there's a surge in demand for a wide breadth of goods across an economy, their prices tend to increase. While this is not often a concern for short-term imbalances of supply and demand, sustained demand can reverberate in the economy and raise costs for other goods; the result is demand-pull inflation.

Consumer confidence tends to be high when unemployment is low, and wages are rising—leading to more spending. Economic expansion has a direct impact on the level of consumer spending in an economy, which can lead to high demand for products and services.

As the demand for a particular good or service increases, the available supply decreases. When fewer items are available, consumers are willing to pay more to obtain the item—as outlined in the economic principle of supply and demand. The result is higher prices due to demand-pull inflation.

Companies also play a role in inflation, especially if they manufacture popular products. A company can raise prices simply because consumers are willing to pay the increased amount. Corporations also raise prices freely when the item for sale is something consumers need for everyday existence, such as oil and gas. However, it's the demand from consumers that provide corporations with the leverage to raise prices.

Built-In Inflation and Rising Wages

Built-in inflation occurs when enough people expect inflation to continue in the future. As the price of goods and services rises, people may come to believe in a continuous rise in the future at a similar rate. Because of these shared expectations, workers may start to demand higher wages in order to anticipate rising prices and maintain their standard of living. Increased wages would result in higher costs for businesses, which may pass those costs on

to consumers. Higher wages also increase consumers' disposable income, increasing the demand for goods that can push prices even higher. A wage-price spiral can then be set in place as one factor feeds back into the other and vice-versa.

The Housing Market

The housing market, for example, has seen its ups and downs over the years. If homes are in demand because the economy is experiencing an expansion, home prices will rise. The demand also impacts ancillary products and services that support the housing industry. Construction products such as lumber and steel, as well as the nails and rivets used in homes, might all see increases in demand resulting from higher demand for homes.

Expansionary Fiscal and Monetary Policy

Expansionary fiscal policy by governments can increase the amount of discretionary income for both businesses and consumers. If a government cuts taxes, businesses may spend it on capital improvements, employee compensation, or new hiring. Consumers may purchase more goods as well. The government could also stimulate the economy by increasing spending on infrastructure projects. The result could be an increase in demand for goods and services, leading to price increases.

Just as expansionary fiscal policy can spur inflation, so too can loose monetary policy. Expansionary monetary policy by central banks can lower interest rates. Central banks like the Federal Reserve can lower the cost for banks to lend, which allows banks to lend more money to businesses and consumers. The increase in money available throughout the economy leads to more spending and demand for goods and services.

Monetary Devaluation

Monetarists understand inflation to be caused by too many dollars chasing too few goods. In other words, the supply of money has grown too large. According to this theory, money's value is subject to the law of supply and demand, just like any other good in the market. As the supply grows, the value goes down. If the value of money goes down, its purchasing power drops and things become relatively more expensive.1

This quantity theory of money (QTM) can be summarized in the equation of exchange, which states that the money supply, multiplied by the rate at which money is spent per year (the velocity of money), equals the nominal expenditures in the economy: $MV = PQ$. P

(prices) can thus go up as the money supply increases, and/or the velocity of money increases (given a constant quantity of goods in the economy).2

Money can also lose value due to a general lack of confidence or trust in the issuer of the money. In this case, hyperinflation may even set it as the money is seen as lacking value altogether.

Measures of Inflation

Consumer Price Index (CPI)

There are a few metrics that are used to measure the inflation rate. One of the most popular is the Consumer Price Index (CPI), which measures prices for a basket of goods and services in the economy, including food, cars, education, and recreation. Changes in the prices of this basket, therefore, approximate changes in prices across the whole economy. The CPI is often the economic indicator of choice used for measuring inflation.

While the CPI does measure the price changes for retail goods and other items paid by consumers, it does not include things like savings and investments, and will often exclude spending by foreign visitors.3

Producer Price Index (PPI)

Another measure of inflation is the Producer Price Index (PPI), which reports the price changes that affect domestic producers. The PPI measures prices for fuel, farm products (meats and grains), chemical products, and metals. If the price increases that cause the PPI to spike get passed onto consumers, it will be reflected in the Consumer Price Index.

PPI measures inflation from the viewpoint of the producers; the average selling price they receive for their output over a period of time. Meanwhile, CPI measures prices from the standpoint of the consumer.34

GDP Deflator

The U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA) uses the gross domestic product (GDP) deflator (also known as the GDP price deflator) as an additional indicator of the level of U.S. inflation. The GDP deflator measures the aggregate prices of all goods and services produced by the entire nation; it encompasses both the CPI and PPI statistics.5

Personal Consumption Expenditures (PCE) Price Index

The personal consumption expenditures (PCE) index is another measure of inflation that tracks price changes in the amount spent on consumer goods and services exchanged in the U.S. economy. The PCE Price Index is composed of a broad range of expenditures that is far larger than the basket of goods used in the CPI, and it is weighted by data provided by regular business surveys, which tend to be more reliable than the consumer surveys used by the CPI.6

How to Protect Against Inflation

High inflation is generally a negative, hurting both consumers and businesses. There are, however, some ways to protect against inflation:

- **Lock in low fixed interest rates**: A 30-year mortgage at a low fixed interest rate is protected against inflation. Look to borrow when interest rates are low and consider refinancing when rates drop
- **Invest in stocks**: Stock markets tend to do relatively better than bonds in a high-inflation environment, as many companies end up passing on higher costs to consumers, which protects profits. Firms that produce commodities or staple goods are often good bets. Bonds, on the other hand, see their prices go down as interest rates rise along with inflation.
- **Buy inflation-protected securities**: Some financial products are linked to inflation (often via changes in CPI), such as Treasury Inflation-Protected Securities, or TIPS, which adjust in price to offset inflation. Some permanent life insurance products and annuities may also have an option to be adjusted for inflation, often in the form of a cost of living adjustment (COLA) rider.8
- **Save at high interest rates**: Use high interest rates to save money in money market accounts or CDs at more favorable yields. Note, however, that if the yield proves to be lower than the rate of inflation, you'll still lose buying power.
- **Buy an inflation hedge**: Certain assets like gold and real estate are thought to be good hedges against inflation, increasing in value along with a general rise in prices.
- **Own rental real estate:** When inflation hits, landlords can often raise the rent to keep pace. If you have an income property with a fixed-rate mortgage, this can greatly improve your bottom line.

How Can We Stop Inflation?

Governments have many tools at their disposal to control inflation. Most often, a central bank may choose to increase interest rates. This is a contractionary monetary policy that makes credit more expensive, reducing the money supply and curtailing individual and

business spending. Fiscal measures like raising taxes can also reduce inflation. Historically, governments have also implemented measures like price controls to cap costs for specific goods, with limited success.

Who Benefits From Inflation? In general, inflation benefits borrowers who have lower fixed interest rates and owners of assets that rise along with inflation. The relative costs of servicing these debts becomes less expensive with inflation.

Investors can enjoy a boost if they hold assets in markets affected by inflation. For example, those who are invested in energy companies might see a rise in their stock prices if energy prices are rising. Often, value stocks perform better than growth stocks during inflationary periods.

Who Is Hurt by Inflaton? Inflation tends to harm savers and lenders the most. Savers see their cash deposits eroded of purchasing power, while those who loaned money at lower fixed interest rates are stuck with less valuable loans until they mature.

Consumers are also harmed by inflation as goods become more expensive. Lower-income consumers can be hurt the most as these people tend to spend a higher proportion of their income overall and on necessities than those with higher incomes, and so have less of a cushion against the loss of purchasing power inherent in inflation.

Can Companies Benefit From Inflation?

Some companies reap the rewards of inflation if they can charge more for their products as a result of a surge in demand for their goods. If the economy is performing well and housing demand is high, home-building companies can charge higher prices for selling homes.

In other words, inflation can provide businesses with pricing power and increase their profit margins. If profit margins are rising, it means the prices that companies charge for their products are increasing at a faster rate than increases in production costs.

Also, business owners can deliberately withhold supplies from the market, allowing prices to rise to a favorable level. However, companies can also be hurt by inflation if it's the result of a surge in production costs. Companies are at risk if they're unable to pass on the higher costs to consumers through higher prices. If foreign competition, for example, is unaffected by the production cost increases, their prices wouldn't need to rise. As a result,

U.S. companies might have to eat the higher production costs, otherwise, risk losing customers to foreign-based companies.